مقدمة

ذاع في الأفق خبر الازمة المالية التي تهاوت فيها بنوك كبيرة ومؤسسات مالية عظمى وانحدرت فيها البورصات العالمية وتبخرت اموال طائلة من أسواق المال , وهوت دول إلى الحضيض , وفقد عشرات الآلاف من العاملين في هذا المجال أموالهم أما على هيئة أسهم , او مدخرات او استثمارات , وتآكلت من استثمارات الشعب الأمريكي في البورصات المالية وبمقدار أربعة تريليون دولار وصارت هذه الازمة أشبه بتسونامي يعصف باقتصاديات الكثير من الدول , وقد تابع معظم القراء أخبار الازمة المالية العالمية متسائلين عن أسبابها ونتائجها علي الاقتصاد العالمي بمجمله واقتصادهم المحلي بشكل خاص ؟ وسأحاول هنا القاء بعض الضوء علي أسباب هذه الازمة المتشابكة بشئ من الايجاز غير المخل وبدون الدخول في التفاصيل الفنية التي لا يفهما سوى القليل من الخبراء المختصين ، وكذلك توضيح بعضاً من نتائجها الخطيرة على الافراد والمجتمعات المختلفة , ولكي تتضح الصورة كاملة لابد أن نرجع الي الوراء قليلا وبالتحديد بعد ٢٠٠١/٩/١١ م عندما أصيب الاقتصاد الامريكي بصدمة إقتصادية نتيجة تدمير مركزي التجارة العالميين في نيويورك وخشية المسؤولين في أن يؤدي ذلك حالة إنكماش اقتصادي محدق , وكما هو معروف فإن فلسفة الحزب الجمهوري الأمريكي الاقتصادية ترتكز علي مبدا عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي والمالي وأن تترك حل المشاكلات الاقتصادية لقوى السوق وحدها بدون أدنى تدخل من الحكومة ، ومع ذلك فقد قامت الحكومة بتشجيع البنوك علي الاقراض عن طريق سياسة البنك المركزي بالتخفيض المتتالي لاسعار الفائدة ، مما أدى الى هبوط أسعار الفائدة الي مستويات متدنية جدا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ م الى نهاية عام ٢٠٠٥ م , ولقد نجحت تلك السياسة في البداية في إخراج الاقتصاد الامريكي من كساد محقق , ولكن إذا زاد الشيء عن حده انقلب الى ضده ، فقد شجعت تلك السياسة أيضا على زيادة التوسع في

الاقراض وحتي بدون ضمانات كافيه وبدون حذر من العواقب المتوقعة , وقد استغل قطاع البنوك تلك السياسة وتوسع في الاقراض الاستهلاكي والاقراض العقاري من أجل تحقيق أرباح سريعه وطائلة من وراء الاقراض لقطاع الانشائات والمساكن بشكل غير مسبوق في التاريخ وبدون تكوين الاحتياطيات الكافية وبتجاهل مبادئ وأصول العمل المصرفي في عدم الاقراض لقطاع واحد أكثر من النسب المتعارف عليها عالميا ، فزاد إنكشاف تلك البنوك EXPUSUER لقطاع الاسكان بشكل مخيف .

وقد ادت تلك السياسة الي حدوث طفرة عقارية كبيرة في أرجاء أمريكا وأرتفعت أسعار العقارات بشكل فقاعة أخذت تكبر وتكبر بشكل مضاعف خلال الفتره من عام ٢٠٠٢ م الى ٢٠٠٦ م , ولقد أستطاعت بنوك الاقراض العقاري في تمويل تلك القروض الهائلة عن طريق الاقتراض من البنوك الاخرى المحلية والعالمية أي (عملية إعادة بيع القروض) محققا بذلك أرباح خيالية .

وقد بينا في هذا البحث الازمة المالية ومظاهرها ونتائجها وقسمته إلى مبحثين أما المبحث الأول فقسمته إلى مطلبين. المطلب الأول مفهوم الازمة المالية من حيث تعريفها لغة واصطلاحاً وعند الاقتصاديين ومظاهرها التي بدأت إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي , وما اصيب من هلع وذعر ورعب , ثم انتقلت إلى المطلب الثاني : أسباب الازمة المالية وكيف كان التعامل بالربا والقروض الربوية وعملية بيع الديون العقارية , والبيوع الوهمية التي لا مقابل لها , وهذه الشكلية يرفضها النظام المالي الإسلامي , والتعامل بالميسر وهذه المغامرة سببت سقوط شركات التأمين ولم يقف إلى هذا الحد بل ذهب الطمع والخداع إلى استغلال حاجات الناس , وأدى إلى الظلم والتكبر والبغي في الأرض بغير حق , اما المبحث الثاني فقسمته إلى مطلبين , تناولت في المطلب الأول ابرز النتائج المحلية والعالمية ومنها تكبد الدول التي اجتاحتها الازمة خسائر مالية واقتصادية كبيرة , حيث اعلنت مصاف كثيرة وكبيرة افلاسها مما ادى إلى تجميد صناديقها العاملة في المجال

العقاري , وكذا تدهور البورصات والاسواق النقدية العالمية . أما المطلب الثاني خضت في المقترحات للخروج من هذه الازمة , والاهتمام بالاستثمار الحقيقي وذلك من خلال وضع سلم يحدد احتياجات المجتمع مما يوفر فرص عمل وزيادة الإنتاج وزيادة مستوى الدخل وبالتالي النهوض بمستوى رفاهية المجتمع , وكذا التوزيع العادل للثروة وليس المساواة فيه , فالإسلام احترم حق الملكية الخاصة ومصالح المجتمع ككل , واخيرا تناولت دور القرآن الكريم في الازمة المالية وكيف رسم لنا منهجا تجلت فيه الوسطية بكل معانيها للخروج من هذه الازمة .

المبحث الأول

مفهوم الازمة المالية مظاهرها واسبابها

المطلب الأول

مفهوم الازمة المالية

أولاً : تعريف الازمة المالية لغة واصطلاحا وعند الاقتصاديين

١ . الازمة لغة : الازمة بمعنى الشدة والقحط , يقال : تأزم الشيء : أي اشتد وضاق , وتأزَّمَ إذا إصابته أزمة[١] , وفي المعنى العام : هي الشدة التي يستعصي حلها إلا ببذل جهد وإفراغ وسع[٢].

الازمة اصطلاحا : بأنها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم او في عملة دولة ما او في سوق العقارات او مجموعة من المؤسسات المالية[٣] .

٣ . تعريف الازمة عند الاقتصاديين : تعرف الأزمات المالية , بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن في احد الأنشطة الاقتصادية او في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما او عدة بلدان[٤] .

ثانياً : مظاهر الازمة المالية :

لقد بدأت إرهاصات ومعالم انهيار النظام المالي العالمي في الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب , كما ارتبكت المؤسسات المالية

---

[١] – مختار الصحاح : مكتبة لبنان ط٤ , ١٤١٧ هـ .

[٢] – مصدر سابق .

[٣] – نحو فهم منهجي للأزمة المالية , ابراهيم علواش , مقال منشور على الموقع الالكتروني (www.aliazeera.het 10\11\2008) .

[٤] – موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة باب نقض اسس الماركسية : ١٣٩/٢٤ , اعداد الباحث علي بن نايف الشحود ٢٦ رجب ١٤٢٨ هـ , ٢٠٠٧/٨/٩ م .

والوسطاء معها في التفكير في وضع الخطط للإنقاذ , كما احدثت للحكومات خوفا على انظمتها وديمومتها , وكان من مظاهر هذه الازمة على سبيل المثال:

١. الهرولة في سحب الايداعات من المصارف , لأن " رأس المال جبان" وهذا ما تناولته وكالات الاعلام المختلفة , وقيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والافراد خوفا من صعوبة استردادها ونقص السيولة المتداولة لدى الافراد والشركات والمؤسسات المالية , وهذا أدى الى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة مما ادى الى توقف المقترضين عن سداد دينهم [١].

٢. انخفاض مستوى التداولات في اسواق النقد المالي , وهذا احدث ارتباكا وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود , وانخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية الا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة[٢] .

٣. ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والافلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدداً بالفصل , وازدياد معدل الطلب على الاعانات الاجتماعية من الحكومات , وانخفاض معدلات الاستهلاك والانفاق والادخار والاستثمار , وهذا ادى الى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والافلاس[٣] .

---

[١] – ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي , د. حسين شحاته مقال منشور على صفحة ويب : www.darelmashora.com.

[٢] – المصدر السابق .

[٣] – الازمة الاقتصادية , اسبابها واثارها: ٢ , د. رمضان الشراح .

المطلب الثاني
أسباب الأزمة المالية

أولاً : التعامل بالربا والقروض الربوية .

قال الله تعالى ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) [١] .

من المعلوم ان السبب المباشر الاول الذي اشعل فتيل الازمة هو التغير الذي شهده سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية بسبب عجز الكثير من المقترضين عن سداد ما عليهم من ديون مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العقار الذي هو محل تلك الديون , ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد في هذا القطاع بل تحول الى ازمة عالمية يعتبرها البعض أسوأ اضطراب عرفه العالم بعد ازمة الكساد الكبير في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي , وقد كان البعض يتوقع حدوث اضطراب من هذا القبيل مثل مجلة "اللاكونوميت "الاسبوعية البريطانية , ففي ٢٠٠٠/١/٢٢ م كتبت المجلة في مقال لها بعنوان" الدين في امريكا واليابان "[٢] , ابتداته بقولها : (ان تجربة السنوات العشر السابقة افرزت قاعدة في غاية الاهمية بالنسبة للتنبؤ ببؤرة المشاكل الاقتصادية القادمة , ففي السنوات الخمس الاخيرة لجأ المقترضون في الولايات المتحدة الامريكية الى زيادة معدلات الديون وهو ما قد يساهم في زيادة احتمال رسو هذا الوضع على ازمة دين قاتلة , تقف الولايات المتحدة على رأس القائمة بـ (٤٨) ترليون دولار التي على حكومتها الفدرالية وحكومات ولاياتها المحلية , وعلى شركائها وافرادها , اما الحديث حول المشتقات المالية وآثارها وقيمتها المضافة والقرض من تصميمها

---

[١] – سورة : آل عمران آية ١٣٠ .

[٢] – التحوط في التمويل الإسلامي , وهو منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٤٢٨هـ .. ٢٠٠٧ م .

يطول[١] , لكن يكفي ان أشير الى ان حجم المشتقات تضاعف باكثر من ثلاث مرات في السنوات القريبة الماضية , من اقل من (١٠٠) ترليون دولار في عام ١٩٩٨ م الى اكثر من (٣٣٠) ترليون دولار في عام ٢٠٠٥ م وهي تصل الان الى حدود (٦٠٠) ترليون دولار , أي تضاعفت تقريبا في غضون ثلاث سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٨) [٢] .

ثانيا : بيع الديون .

من أسباب تفشي هذه الأزمة عملية بيع الديون العقارية وذلك من خلال تصكيكها (تجميعها وتحويلها إلى أوراق مالية يمكن لأي مستثمر في العالم شراؤها) , فيتم تحويلها إلى سندات مالية، ويعمل لها تأمين مخاطر، وتباع كأوراق ائتمانية على شركات استثمارية وعلى مستثمرين، مع رهن يربط بها[٣] .

وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهكذا، حتى تكونت أصول مالية ساقطة رديئة، تثمينها صعب، وشراؤها اصعب , والنتيجة أن يكون هنالك بناء مالي من عدة طوابق يمكن أن ينهار إذا انهار أي طابق منه[٤]، وهذا ما حدث فعلا , فكيف إذا كان البناء مبنياً على الربا، وهذا من المحق الذي ذكره الله تعالى ((يَمْحَقُ

---

[١] – من منشورات مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة , ١٧٣-١٨٨ , د. رفيق يونس ٢٠٠٧ م .

[٢] – اتحاد المصارف العربية : ٤٩ , ١٥ شهراً على ازمة القرض السكنية الامريكية عالية المخاطر .

[٣] – تاثير الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية : ٢٦ د. سعيد ازهري ٢٠٠٨ م .

[٤] – ازمة التسليف العقاري في الولايات المتحدة : ٧٣ , البير نصر .

اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)) [١]، ومعناه ذهاب المال وذهاب البركة، والعجز أو عدم القدرة على الانتفاع به والشريعة الإسلامية قد منعت من بيع الدين: فعن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي ﷺ (نهى عن بيع الكالئ بالكالئ)[٢].
يَعْنِي :اَلدَّيْنِ بِالدَّيْنِ والحديث وإن كان ضعيفا ، إلا أن الإجماع منعقد على تحريم بيع الدين بالدين ، كما نقله ابن المنذر وغيره[٣] .

ثالثاً : البيوع الوهمية (او البيع بدون تقابض) .

الاقتصاد العالمي مبني على وهم مستندات مالية وهمية لا مقابل لها، وقيمتها مرتبطة سياسيا بحجم الطلب، في سيل من المضاربات من دون تسليم فعلي للمواد , وهذه الشكلية في التعامل يرفضها النظام المالي الإسلامي، حيث إن التاجر إذا اشترى بضاعة ولم يستلمها، فلا يسمح له ببيعها والربح فيها، فالتاجر وإن ملك البضاعة بالعقد، لكنه لا يسمح له بالاتجار بها، والحصول على ربح ما لم يستلم البضاعة، حرصا على ربط الأرباح التجارية بعمل، وإخراج التجارة من كونها مجرد عمل قانوني يدر ربحا , فالشريعة نهت عن بيع الشيء قبل قبضه حتى يكون البيع حقيقياً، فمن اشترى شيئا فليس له أن يبعه حتى يقبضه وينقله من مكانه[٤] , فعن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله إني اشتري بيوعا فما يحل لي منها وما يحرم عليَّ ؟ فقال : (اذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبض ثمنه)[٥] .
وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ (نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يجوزها التجار الى رحالهم)[٦] .

---

[١] – سورة البقرة : آية ٢٧٦ .
[٢] – رواه الدار قطني, كتاب البيوع / ٤: ٤٠ , حديث رقم ٣٠٦٠ .
[٣] – الاجماع : ١١٧ .
[٤] – الازمة المالية العالمية : ١٨–١٩ , د. عدلي قندح .
[٥] – رواه أحمد حديث رقم ١٤٨٩٢ , والنسائي حديث رقم ٤٦٠٣ .
[٦] – رواه أبو داود حديث رقم ٣٤٩٩ .

وعن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال : (من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه)[١]

كما أن النهي عن بيع ما لم يقبض له حكم بالغة يعجز النظام الاقتصادي العالمي عن وضعها، بما يكفل للشريعة الإسلامية التميز والمصداقية المطلقة في أنها من لدن حكيم خبير , فمن ذلك أن بيع ما لم يقبض يترتب عليه الربح فيما لم يدخل في ضمانه وهذا مخالف لنهيه ﷺ عن ربح ما لم يضمن مما يجعل المبيع مضمونا للمشتري الأول على البائع، ومضمونا عليه للمشتري الثاني، وهو ما يعرف في لسان الفقهاء (بتوالي الضمانين)، وهذا في حال تلف المبيع عند البائع الأول يفضي إلى نزاعات عظيمة، مما يجعل عقد البيع غير مستقر , كما أنه في حال تلف المبيع عند البائع الأول فإن العقد ينفسخ، ومن ثم يترتب عليه فسخ العقود الأخرى المنعقدة بعده , فأساس المشاكل المالية والمخاطر الدولية التي تهدد النظام المالي الدولي هو تخطي هذه القاعدة , فإذا باع المشتري السلعة لآخر قبل قبضها، ثم باعها الثاني لثالث، والثالث لرابع وهكذا... كما يحدث كثيراً في الأسواق الدولية اليوم، نشأ عن ذلك هرم من الالتزامات التي يتكئ بعضها على بعض بصورة هشة جداً , فإذا أخفق الأول أو من يليه في تسليم المبيع، تسلسل إخفاق هذه العقود واحداً تلو الآخر، وتحول هذا الهرم إلى هرم من الديون الحالَّة التي يجب على كل مدين فيها سداد دينه فوراً، وكلما كبر هذا الهرم كلما ارتفع احتمال انهياره من أي موضع فيه , وهذا من شأنه أن يزعزع الثقة في أداء الاقتصاد واستقراره، فمنع الشارع الحكيم هذا التصرف من أساسه سداً لهذا الباب , ولهذا اصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية – وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك –في وقت سابق قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية، والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي، واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو

---

[١] – رواه البخاري باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة , حديث رقم ٢١٣٣ , و ومسلم باب بطلان بيع المبيع , حديث رقم ١٥٢٥.

ما يتطابق نوعا ما مع أحكام الفقه الإسلامي , وقد كانت أكمل حالات الاستقرار المالي حينما كانت قيمة النقود في ذاتها، أي :عندما كان الناس يتعاملون بالذهب والفضة [١].

رابعاً : التعامل بالميسر :

ونعني به المغامرة والذي تسبب في سقوط شركات التأمين التي تم تأمين السندات عندها. التأمين على مخاطر الديون الهالكة، فلكي يستغلوا الاحتياطي المرصود لها تفتقت عقولهم على بيعها مع التأمين عليها، وهذا من أكبر أسباب انهيار شركة (AIG) اكبر شركة تأمين[٢] .

وقد كان لشركات التأمين نصيب كبير من حجم الخسائر؛ إذ إنها كانت حلقة الوصل بين المقترضين وبين البنوك , فكان المقترضون يؤمنون على ممتلكاتهم في حالة حدوث عجز عن تسديد مستحقاتها , وكذلك كانت البنوك تؤمن على قروضها كي تضمن تسديد قرضها إذا عجز المقترض عن ذلك , مما ادى الى إعلان شركة (AIG) مؤخرا عن دفعها ١١ بليون دولار كتعويضات، وتكبدها أكبر خسائر في تاريخها الذي يمتد إلى تسعين عاما[٣] .

أين أخذ العبرة من انهيار شركات التأمين على رأسها (AIG) والتي عملت على مبدأ التأمين على مقايضة الديون, ومن هنا يتبين لنا الحكمة العظيمة في تحريم التأمين، لما يشتمل عليه من غرر فعن ابي هريرة رضي الله عنه قال : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر)[٤]

---

[١] – بداية المجتهد : ٢٠٢/٢ .

[٢] – الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على العالم العربي : ١٠ , د. عدلي قندح .

[٣] – الازمة المالية العالمية محاولة للفهم , اتحاد المصارف العربية : ٣٢ . ,د. حازم البيلاوي .

[٤] – أخرجه مسلم (٣/٥) وكذا أبو داود (٣٣٧٦) والنسائي (٢/ ٢١٧) والترمذي (١ / ٢٣١)والدارمي(٢/ ٢٥١، ٢٥٤)وابن أبي شيبة في" المصنف(٢/١٩٤/٨) وابن ماجه

والمشتمل على الميسر الذي حرمته الشريعة ..لأن المؤمِّن يدفع لشركة التأمين مبلغا من المال، على وجه المخاطرة، فإما أن يعود مضاعفا أضعافا كبيرة، وإما أن يضيع عليه , فالمؤمن يعطي مالا قليلا ويأخذ مالا كثيرا، وقد لا يأخذ شيئا وقد تخسر الشركة أموالا عظيمة , فاجتمع فيه الميسر والغرر بأنواعه الثلاثة، غرر الحصول وغرر المقدار،وغرر الأجل , مع اشتماله على الربا بنوعيه، ربا النسيئة لأنه مال بمال مع التأخير، وربا الفضل فيما إذا أخذ أكثر مما دفع [١].

خامساً : الطمع والخداع واستغلال حاجات الناس :

لقد توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها، ويقال :إن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد , والسبب في زيادة الإقراض والاقتراض هو الجشع؛ لأن ذلك يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك، والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة , وقد ادت الأزمة المالية الى ردود فعل شعبية غاضبة لدرجة أن قادة كنائس إنجلترا وصفوا بعض المضاربين في أسواق المال بأنهم قطاع طرق ولصوص[٢]. وتشير عناوين صحف أمريكية إلى حجم الرفض الاجتماعي لطبقة رجال الأعمال , فمثلاً قالت مجلة التايم :إن الأزمة الراهنة هي ثمن الطمع. وقالت صحيفة شيكاغو تريبيون : (لوموا الطمع) , وفي دراسة في موقع

(٢١٩٤) وابن الجارود (٥٩٠) والدارقطني (٢٩٥) والبيهقي (٥ / ٢٦٦ ، ٣٠٢ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢) وأحمد(٣٧٦ / ٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٩٦) .

[١] – الازمة المالية العالمية الجذور, وابرز الاسباب والعوامل المحفزة ,د. علي قندح :٢٢

[٢] – الازمة المالية وقفة مراجعة , اتحاد المصارف العربية : ١٥٨ , د. جاسم المناعي ٢٠٠٨ هـ .

إلكتروني[١] أن سبب المشكلة كلها راجع إلى الجشع والطمع عند الناس، وخاصة الذين يتاجرون في الأسواق المالية مثل البورصات والقروض , ويذكر المقال الكثير من الحالات التي ثبت فيها الطمع بشكل واضح، وكثير منها آلت إلى محاكمة القائمين على الشركات الطامعة، مثل إنرون والمتعاملين في سوق (وول ستريت) , والان كبار المرابين باستغلال الافلاس : فهم يعمدون الآن إلى شراء الأصول العقارية وأصول المصانع والشركات بأسعار , فهم يقرضون الناس حتى يفلسوا، ثم يشترون أصولهم ورهونهم بمبالغ زهيدة، وبهذا يتحقق في النظام الغربي تحول المال إلى كونه دولة بين الأغنياء من الناس[٢] .

سادساً : الظلم والتكبر والبغي في الارض بغير الحق :

يكفي أن نعلم أن كلفة الحرب على العراق وأفغانستان بلغت١٥ مليون دولار شهريا،وبواقع ١١ مليون للعراق و ٤ ملايين لأفغانستان , يقول الرئيس الامريكي أوباما : أنفقنا أكثر من(٧٠٠) مليار دولار على الحرب على العراق , وتقول بعض الدراسات الأمريكية : إن الحرب كلفت أمريكا حتى الآن٣ ترليون دولار , فما أصابهم جزاء من حاد عن شرع الله وظلم وتجبر وتكبر[٣] .

وقد ذكر الله تعالى خيبة الظالمين، فقال تعالى ((وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ)) [٤] , الافتراء على الله ظلم للنفس: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى.. أي لا أحد أظلم ممن تقوّل على الله، فادعى أن الله أرسله، ولم يكن أرسله، ثم لا أحد أظلم ممن كذّب بآيات الله وحججه وبراهينه ودلالاته، ولا أحد أظلم لنفسه

---

[١] – http://www.acton.org/commentary/425_greed_hurts.php

[٢] – الازمة المالية العالمية , مصدر سابق : ١٣٧ .

[٣] – مجلة الاقتصاد والاعمال : هل يمكن للازمة المالية ان تحدث في نظام مالي اسلامي:١٨٦ .

[٤] – سورة الانعام : آية ٢١ .

ممن زعم أن لله ولدا أو شريكا , ويلاحظ أن المشركين جمعوا بين التكذيب على الله، والتكذيب بآيات الله الدالة على التوحيد وعلى إثبات رسالة النّبي محمد صلّى الله عليه وسلّم. وعاقبة الظلم: عدم الفلاح، فلا يفلح المفتري ولا المكذب، ولا يفوز أحدهما أو كلاهما [١] .

[١] – تفسير : الزحيلي : ٧/١٦٤ .

المبحث الثاني

النتائج والمعالجات

المطلب الاول

النتائج .

من خلال ما سبق يتضح أن الازمة المالية كانت نتيجة طبيعية لابد من حصولها وذلك بسبب ما ذكر في اسبابها سابقا وانها كانت لها نتائج كبيرة وخطيرة على المستويين المحلي والعالمي ومنها تكبد الدول التي اجتاحتها الازمة خسائر مادية واقتصادية كبيرة ولا يمكن تفاديها الا بالرجوع الى تطبيق سياسة اقتصادية مبنية وفق اسس الشريعة الاسلامية , ويقول آلان غرينسبان [١] (هذه الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد، وستستغرق مزيدا من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة)

لذلك كان لهذه الأزمة نتائج كبيرة جدا منها:-

أولاً : تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما فريدي « و » فاني ماي خسائر بالغة، حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليون دولار، وهو مبلغ » ما يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة , وعلقت قرابة ٧٠ شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها، وأعلنت إفلاسها، أو عُرضت للبيع منذ بداية عام ٢٠٠٦ م وحتى الآن[٢] .

ثانياً : أعلنت مصارف أمريكية كبرى إفلاسها، كمصرف ، (ليمان براذر) و(واشنطن ميوتشوال) و ،(أنتجرتي) ومصرف (إندي ماك) وقد أدت الأزمة إلى اختفاء ١١ بنكا من الساحة، من بينها بنك الذي يستحوذ على أصول بقيمة ٣٢ مليار دولار، وودائع تصل إلى ١٩ مليار دولار, تسريح عدد كبير من موظفي الشركات العقارية , ومن بين هذه الشركات(الشركة العقارية) في الولايات المتحدة،

---

[١] – الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الأميركي. ينظر: مجلةالشرق الأوسط عدد ١٠٩٠٢

[٢] – ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي , د. حسين شحاته

التي قررت تسريح ٢٠ % من موظفيها بواقع ١٢ ألف وظيفة، لمواجهة نحو ١,٢ مليار دولار من الخسائر التي لحقت بها جراء أزمة الرهن العقاري ما بين ٢-٣ مليون أميركي يواجهون خطر فقدان منازلهم، بسبب عدم قدرتهم على دفع الأقساط الشهرية[١] .

ثالثاً : قررت جميع البنوك الأوروبية تجميد صناديقها العاملة في المجال العقاري في الولايات المتحدة، حيث جمد بنك (بي إن بي باريبا) أكبر بنك فرنسي مدرج بالبورصة استثمارات قيمتها (٢,٣) مليار دولار , مما أدى إلى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة في أوروبا وآسيا بالسوق المالية الأميركية إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوروبية، لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالازمة المالية العالمية , فهذه الأزمة نالت بنوكا غربية عريقة، منه(رويال بنك أوف سكوتلند ار .بي .سي) في بريطانيا، حيث مُني بخسائر بلغت ٦٩١ مليون جنيه إسترليني (١,٣٥ مليار دولار) , وتكبد بنك (أي كي بي إنادستري)الألماني خسارة تقدر ب ٩٥٤,٨١٨ مليون دولار. وخسائر مصرف بنك كريدي سويس السويسري سجلت أرقاما قياسية. والحكومة اليابانية تعلن أن خسائر مؤسساتها المالية نتيجة لأزمة قروض الرهن العقاري تضاعفت إلى ٥,٦ مليارات دولار في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٧ م , وتوقع كريستوفر والين [٢] أن يتم إغلاق ما يقرب من ١١٠ بنكا تصل قيمة أصولها إلى حوالي ٨٥٠ مليار دولار، وذلك بحلول منتصف عام ٢٠٠٩ م [٣].

رابعاً : تدهورت البورصات والأسواق النقدية العربية أمام مخاطر اتساع الأزمة، وهو أمر متوقع في ظل تبعية الأسواق العربية للاقتصاد الغربي والأمريكي منه على وجه

---

[١] – مجلة الاقتصاد والاعمال , د. عصام الطواري : ١٥٧ .

[٢] –العضو المنتدب لشركة أبحاث (تحليلات المخاطر المؤسسية) . ينظر : مجلةالشرق الأوسط عدد ١٠٩٠٢

[٣] – مجلة الشرق الاوسط , عدد ١٠٩٠٢ .

الخصوص , فقد هبطت الأسهم في أوروبا والولايات المتحدة ودول الخليج بشكل حاد وسط تداعيات الأزمة المالية العالمية، رغم اعتماد خطة الإنقاذ المالي البالغ تكلفتها سبعمائة مليار دولار , وقد شبّه الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل (جوزيف ستيغلتز) الخطة بعملية نقل دم إلى شخص يعاني من نزيف داخلي، وقال :إنها لن تتمكن من إعادة الاستقرار تماما للاقتصاد , وأن الخطة ربما تمنع حالات إفلاس وتحول دون ضياع الرهون العقارية التي كانت سببا في الأزمة المالية، لكنها لن تحقق توازنا ماليا للأسواق , كل ذلك يؤكد لنا أن خطة الإنقاذ المالية التي أقرتها أمريكا وغيرها بضخ الأموال هي من قبيل المسكِّنات لا المعالجات الجوهرية كما شهد بذلك بعض المحللين[١] .

خامساً : افلاس النظام الرأسمالي بعد انهيار النظام الشيوعي , لأنه قائم على حرّية التملّك الفردي، ويدعو إلى حرية اختيار الأعمال والنشاطات الاقتصادية بلا قيود , ولهذا ترك الباب مفتوحا على مصراعيه؛ ليتصرّف الفرد كما يشاء، ولو على حساب المجتمع كلّه، دون أن يضع حدّا لهذه الملكية، فهو حرّ في ماله وتصرفاته الاقتصادية لتنمية ذلك المال، الأمر الذي أدى إلى تضخّم رؤوس الأموال لدى فئة من المجتمع , فانقسموا إلى غنيّ ذو غنىً مفرط، وفقير ذو فقرٍ مدقع، ومن هنا عُدِم التوازن , مما أدى إلى ظهور الطبقية في تلك المجتمعات التي يسود فيها هذا النظام. وعند التطبيق العملي نجد أن هذا النظام ثبت فشله، وبان عواره، لاسيما في الأزمة الحالية، فعجز عن تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة، وازداد الأمر سوءا مع الضغوط المتتالية لمستجدات اقتصادية لم يستطع هذا النظام معالجتها، ولا إيجاد بدائل تحقق رغباتهم، لأنه مبني على ربا , وعدم وجود قواعد او ضوابط اخلاقية تحكم العلاقة بين اصحاب رأس المال وبين فئات المجتمع المختلفة فمن هنا دخل الخلل وأعلن إفلاسه , ومن اعترافاتهم بفشل

---

[١] – المصدر السابق نفسه .

هذا النظام – مع استمرارهم عليه –قول الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) :(إن النظام المالي العالمي على وشك كارثة، وإننا في حاجة إلى إعادة بناء النظام النقدي والمالي العالمي من جذوره، ففكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود، ودون تدخل الحكومات هي فكرة مجنونة، وفكرة أن الأسواق دائما على حق هي فكرة مجنونة أيضا ودعا إلى قمة تجمع قادة الدول الكبرى لوضع نظام عالمي مالي جديد قبل نهاية عام ٢٠٠٨ م[١] .

وقال أحد الأساقفة في الكنيسة الأنجليكانية قال :لقد كان كارل ماركس محقاً في تشخيص الرأسمالية , ومن أكبر دلائل فشل نظامهم أن خطة إنقاذه التي تقر حالياً وتكلف مئات المليارات قائمة على نقض أصوله , فرغم أن النظام الاقتصادي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الاقتصاد الحر فهو يعطي الفرد حرية بلا حدود[٢] .

عكس النظام الاشتراكي الذي يحد من حرية الأفراد مقابل تعظيم دور الدولة , رغم ذلك وجدنا في حلول الإدارة الأمريكية للأزمة تدخل الدولة بكل كيانها، وضخ الأموال وسن الأنظمة من أجل حماية مؤسساتها الاقتصادية من الانهيار, بل أكد وزير الخزانة الأمريكية (هنري بولسون) ذلك بقوله إن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر , فأين النظام الرأسمالي الذي يتبجحون به , والنظام الاشتراكي : وهو نقيض النظام الرأسمالي، يقوم على مبدأ تحويل جميع الممتلكات الخاصة إلى ممتلكات عامة [٣].

---

[١]–ينظر

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7636000/7636903.stm

[٢] – مجلةالشرق الأوسط عدد ١٠٩٠٢

[٣] – مجلةالشرق الأوسط عدد ١٠٩٠٢

المطلب الثاني

المعالجات

اولاً : المقترحات للخروج من الأزمة

قد يكون هناك بصيص أمل باقي في تعاون بقية الدول الاخري مع أمريكا في الوقوف صفا واحدا في مواجهة هذه الازمة التي تواجه الجميع وذلك عن طريق التوصل الي إتفاق بإصلاح النظام المالي والنقدي العالمي الذي لازال يعتمد علي الدولار الضعيف والذي لم يعد في قوته ومكانته التي كان عليها في نهاية الحرب العالمية الثانية(٦٤عاماً) حينما كان الاقتصاد الامريكي يمثل ٤٠% من الانتاج العالمي وأصبح الان أقل من١٥% .

وحتي يمكن الخروج من هذه الازمة وعدم تكرارها في المستقبل لابد من إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية بحيث تتعدد المراكز الاقتصادية والمالية العالمية وتصبح هناك سلة عملات عالمية ، تحل محل الدولار كعملة دولية رئيسية وأن يحد من هيمنة الاقتصاد والمال الامريكية علي بقية دول العالم .

ويلاحظ من خلال متابعة العديد من خطط الإنقاذ (التحفيز)الاقتصادي، أنها قد ركزت على وضع قيود على التعامل بالمشتقات المالية، كما أنها قيدت من حرية تصرف البنوك والمؤسسات المالية في إدارة عملياتها، وعلى النحو الذي يؤدي إلى يسهم بالعمل على إعادة التوازن الاقتصادي إلى الحالة التي تخرج الاقتصاد من حال الركود، ولكن يبقى التساؤل الذي يطرح نفسه، ما هي المساهمة التي يمكن أن نقدمها للمجتمع الإنساني لإنقاذه من هذه الأزمة، لعل النقاط التالية تلقي الضوء جزئياً على هذه المساهمة، وكما يلي.

١. التركيز على أساليب المشاركة في التمويل:

يتسم التمويل الإسلامي بكونه يستند بالدرجة الأساس على مبدأ المشاركة، ولعل أبرز الصيغ المتفق عليها تتمثل بالتمويل بكلٍ من المشاركة والتمويل بالمضاربة، التي يشارك فيها رب المال في العائد كما يشارك في الخسارة، وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم، غير أن هذا الهدف بحاجة إلى ضرورة تطبيقه بفعالية من قبل المصارف الإسلامية ذاتها، قبل دعوة الأنظمة المصرفية الغربية إلى اعتماده، حيث ما زالت الأهمية النسبية لكل من التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة في مستويات منخفضة جداً قياساً بالتمويل بالمرابحة، ولعل هذه السمة تمثل عاملاً مشتركاً لدى كافة المصارف الإسلامية على امتداد نطاقها الجغرافي، حيث تعمل المصارف الإسلامية على توجيه العميل إلى التمويل بالمرابحة كلما كان ذلك ممكناً ,حيث يلاحظ أن الاتجاه العام للتمويل المضمون الذي لا يشارك في تحمل مخاطر الأعمال قد حظي بأعلى نسبة في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وإن كان واقع الحال لدى البنك العربي الإسلامي الدولي يعتبر أفضل نسبياً من البنك الإسلامي الأردني في هذا المجال، في حين نلاحظ أن التمويل الخطر لدى البنك العربي الإسلامي الدولي قد بلغت نحو (١٥.٥%) من التمويل الذي منحه، بينما لم تتجاوز نسبة التمويل الخطر لدى البنك الإسلامي الأردني (٣.٨%) من إجمالي التمويل الذي قدمه للنشاط الاقتصادي طوال فترة عمل البنك, الأمر الذي يحتاج إلى وقفة عاجلة لدى إدارة كلا البنكين لإعادة النظر في هيكل التمويل لديهما، إضافة إلى ما تقدم، فإن هذه الظاهرة لا تقتصر على المصارف الإسلامية الأردنية فحسب، وإنما تعتبر ظاهرة عربية بل وعالمية أيضاً، حيث جاء متوسط معدل التمويل بالمرابحة لدى المصارف الإسلامية في السودان ليبلغ (٦٢%) من إجمالي التمويل المصرفي في ذلك الاقتصاد ذي الطابع الإسلامي[١] , علماً أن إحدى الدراسات التي أجريت بالتعاون بين صندوق النقد العربي ومنتدى البحوث الاقتصادية على مجموعة

---

[١]– محمد شيخون، المصارف الإسلامية: دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ١٦٨.

من المصارف الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية، قد أشارت إلى أنه عندما يكون التمويل بالمرابحة والتمويل بالمشاركة متاحاً أمام المصارف الإسلامية فإن توجه تلك المصارف يكون دائماً نحو التمويل بالمرابحة قصيرة الأجل، وبالتالي، فقد بلغ معدل نسبة التمويل بالمرابحة لديها (٩٥%) من إجمالي التمويل الممنوح من قبل هذه المصارف خلال عام ١٩٩٠[١]. لذا فإن هذه الظاهرة تشكل انتقاداً واضحاً وبيناً لانحراف المصارف الإسلامية عن رسالتها الأساسية إلا وهي تمويل العمل الاستثماري الذي يبنى على الوسائل المشروعة والمتفق عليها لدى جمهور العلماء، ومع ذلك فإن هذه الأداة من شأنها العمل توزيع المخاطر على طرفي العملية التمويلية، لا سيما الإنتاجية منها، بحيث لا يستأثر مانح التمويل بالعائد في كل الأحوال، في حين يتحمل الطرف الذي حصل على التمويل الغرم منفرداً، ويشارك البنك الدائن في الغنم[٢].

ومن جانب آخر، فإن التمويل الذي يكون موجها للغايات الاستهلاكية أو التمويل الشخصي، يمكن أن يستفيد من قنوات التمويل التي تعتمد صيغ البيوع الآجلة، والتي تتمثل أساساً بصيغة التمويل بالمرابحة، والتي تستوجب توفر سلعة حقيقة يتم تمويلها، بدلاً من الاكتفاء بتوفير السيولة فحسب، بحيث يعمل الحاصل على التمويل على التصرف بها كيفما يشاء، وهنا نستطيع تقليل حالات تسرب التمويل التي تكون غايتها توفير الاحتياجات الترفيهية غير الأساسية، والتي قد لا تنسجم وأولويات برامج التمويل المعتمدة من قبل المصارف الإسلامية، أو المجتمع الإسلامي[٣].

---

(١) Rajesh Aggrawal & Tarik Yousif, "Islamic Banks and Investment-Financing", Proceeding of Workshop on: Financial Markets Development, Abu Dhabi, 25-27 May, 1996, Arab Monetary Fund and Economic Research Forum, p 24, (Draft).

(٢)-لمزيد من التفاصيل، ينظر:البنك الإسلامي الأردني،التقرير السنوي، أعداد مختلفة والبنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

(٣)- المصدر السابق .

٢. الاهتمام بالاستثمار الحقيقي:

بمعنى التركيز على وضع سلم أولويات يحدد ما هي احتياجات المجتمع خلال الفترة القادمة، وذلك بما ينسجم مع أهداف تنمية الاقتصادية، وبناء عليه، في ظل صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة ستركز على الإنتاج منذ البداية، فهي ترتبط بالمشروعات والإنتاج، وما يرتبط بها من أصول حقيقية، تسهم فعلاً في زيادة استخدام الموارد وتوظيفها، وعلى النحو الذي يؤدي إلى توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة مستوى الدخل، وبالتالي النهوض بمستوى رفاهية المجتمع.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتمويل بالمرابحة، هنا لا بد من أن يوجه التمويل لشراء سلعة حقيقة، حيث لا مجال لتمويل شراء أوراق مالية من خلال هذا التمويل مثلاً، فالعبرة هي تمويل أصول حقيقية منتجة، وليس تمويل الأصول المالية، التي تمثل تركيزاً للثروة بيد فئة محدودة من أفراد المجتمع[١].

٣. التوزيع العادل للثروة:

يقصد بالتوزيع، أي عدالة التوزيع وليس المساواة فيه، فالإسلام احترم حق الملكية الخاصة، كما أنه نظمها بما يتفق ومصالح المجتمع ككل[٢], وبشكلٍ عام يمكن القول أن التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يمر في ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى:

مرحلة التنظيم الأولى لتوزيع الدخول من خلال تنظيم التملك، وتعرف أيضاً بمرحلة توزيع الثروة، وتمثل التوزيع القاعدي. وفلسفة تكييفه على هذا النحو، تنبع من أن الإسلام في تنظيمه للتملك وضع القاعدة التي يقوم عليها التوزيع، فتنظيم التملك هو تنظيم أولي لتوزيع الثروات، ثم توزيع الدخول، ومن هنا فإن مجموعة الأسس

---

[١]– الازمة المالية العالمية , آثارها ودروسها : ٣٥٧ – ٣٥٨ , د. حسن شحاته

[٢]– المصدر السابق .

والمبادئ التي تحكم هذه المرحلة هي التي تؤصل القاعدة التي يقوم عليها توزيع الثروات والدخول، من زكاة وصدقات، ونذور، ....

المرحلة الثانية:

وفي هذه المرحلة يتم توزيع الدخول كعائد للخدمات الإنتاجية التي قدمتها عوامل الإنتاج، وهذه المرحلة تسمأيضاً بمرحلة توزيع الدخل وهو من نوع التوزيع العملي، وفلسفة، التسمية تنبع من أن التوزيع هنا يكون بناء على أعمال ومجهودات، يبذلها الإنسان عاملاً أو مالكاً، ويلعب السوق دوراً ظاهراً في عملية التوزيع هنا، وهكذا يكون التوزيع في هذه المرحلة مصبوغاً بالصبغة العملية. من خلال تفاعل حقيقي بين القوى الاقتصادية خلال سير العمليات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة نجد أن الإسلام يتدخل بمجموعة من التنظيمات لإعادة التوزيع (دخل وثروة)، وذلك بقصد تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية، وتغطية احتياجات التضامن الاجتماعي، وتعرف هذه المرحلة أيضاً باسم : التوزيع التوازني، حيث تسعى الدولة في ظل وجود أزمة ما تعاني منها، (قحط، مجاعة، حرب، ...)، إلى التدخل في إعادة توزيع الملكية الخاصة بما يحافظ على المجتمع.

والملاحظ في كل ما تقدم أن آلية التوزيع في الإسلام تركز على حركة تدفق التوزيع ليكون من الجهات التي حباها الله بالثروة والدخل نحو الأشخاص الذين الضعفاء مادياً، وليس العكس كما هو الحال بالنسبة لخطط الإنقاذ المعتمدة حالياً، والتي تركز على تقديم الدعم للمصارف المتعثرة، والتي يكون المودعين فيها من أصحاب الثروات، قلت أو كثرت[1].

---

[1]- الإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية: رؤية إسلامية إعداد سفيان عيسى حريز قسم التمويل والمصارف – كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت – الأردن : ٣٦٠-٣٦١ .

ثانياً : دور القرآن الكريم في الازمة المالية.

لقد رسم القرآن الكريم منهجا تجلت فيه الوسطية بكل معانيها فالذي يطلع على الانظمة الاقتصادية يجد ان الاشتراكية الغت الملكية الخاصة فمبدؤها (من كل حسب طاقته لكل حسب حاجته) [١] , وهذا يعني المساواة في الاجر , والانسان لابد ان يسد حاجاته الضرورية من غذاء وكساء وسكن بدرجة متساوية وهذا لا يمكن ان يشكل ملكية خاصة لسد الحاجات , وتصورها هذا انطلق من انها تنكر وجود الخالق وتعد الحياة مادة والايمان بأن كل شيء عدا المادة ودوافعها هواء , والمذهب الاشتراكي يتميز عن المذهب الرأسمالي في مراعاته المستوى المعيشي لأبناء المجتمع ككل , ومن ثم رتب الحاجات وفق درجة اهميتها بنظر الدولة في سلم من الأوليات على ضوء اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية , اما الرأسمالية فقد اخذت بالملكية الخاصة , وهذا ما ادى الى سوء تخصيص موارد المجتمع الاقتصادية بحيث اصبحت توجه لإشباع أية رغبة او نزوة فردية ما دام صاحبها مستطيعا دعمها بالقدرة على الدفع النقدي حتى لو كان غير معبر عن حاجة حقيقية , فهو تناقض بين رفاهية الفرد والمجتمع وذلك لتمرر الحاجات من أي ضابط اجتماعي او اخلاقي , وبهذا يشترك مع المفهوم الماركسي للحاجة ومن ثم عدم وجود ضوابط ومبادئ ملزمة عند تصرف الفرد في دخله من اجل اشباع حاجاته في هذا المذهب وبهذا يتضح ان الحاجات غير خاضعة لمفهوم خاص تحكمه مبادئ واحكام معينة , وهنا يصدق القول : الحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة[٢].

ونجد ان القرآن الكريم تضمن مبادئ عامة تتعلق بعدم الاسراف والتبذير وان الناس مستخلفون فيه وهذه الايات تؤكد دور القرآن الكريم في معالجة الأزمات الاقتصادية

---

[١] – الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الاسلامي , د. احمد عواد محمد الكبيسي , ط١ , ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م – مطبعة العاني .

[٢] – الاقتصاد السياسي , رفعت محجوب :١ :٦٩ , و ينظر : حوار في الاقتصاد بين الاسلام والماركسية والرأسمالية , د. عبد الله سلوم:٥٨

نجد ان القرآن الكريم اقر بالملكية العامة بقوله سبحانه : ((وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ))[١] أي: كما رفع السماء وضع الأرض ومهدها، وأرساها بالجبال الراسيات الشامخات، لتستقر لما على وجهها من الأنام، وهم: الخلائق المختلفة أنواعهم وأشكالهم وألوانهم وألسنتهم، في سائر أقطارها وأرجائها. قال ابن عباس ومجاهد وقتادة وابن زيد: الأنام: الخلق[٢]. كما اقر بالملكية الخاصة بقوله جل في علاه : ((وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ))[٣] قال الأعمش: سألت سعيد بن جُبَير عن قوله تعالى: { وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ } فقال الزبور: التوراة، والإنجيل، والقرآن , وقال مجاهد: الزبور: الكتاب , وقال ابن عباس، والشعبي، والحسن، وقتادة، وغير واحد: الزبور: الذي أنزل على داود، والذكر: التوراة، وعن ابن عباس: الزبور: القرآن, وقال سعيد بن جُبَير: الذكر: الذي في السماء[٤]. فالقرآن وجه المسلم ان يعمل قدر طاقته فقال عز وجل : ((لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ))[٥] , أي: لا يكلف أحدًا فوق طاقته، وهذا من لطفه تعالى بخلقه ورأفته بهم وإحسانه إليهم[٦], وعليه فان وسطية النظام الاقتصادي القرآني واضحة لأنه يأخذ بالمصلحتين الخاصة والعامة معا بقيود ولا يؤثر احدهما على الاخر , فسمح بامتلاك الثروات ولكنه حال دون ان تتحول الملكية الخاصة الى استعلاء طبقي ولا رأسمالية جائرة فسلك طريقا تحفه العدالة

---

[١] – سورة الرحمن : آية ١٠ .
[٢] – تفسير ابن كثير : ٤٩٠/٧ .
[٣] – سورة الانبياء : آية ١٠٥ .
[٤] – تفسير ابن كثير : ٣٨٤/٥ .
[٥] – سورة البقرة : آية ٢٨٦ .
[٦] – تفسير ابن كثير : ٧٣٧/١ .

والرحمة حيث يمتلك بجلال وينمي بجلال وينفق بجلال وهذا ما يكون سببا لبناء مجتمع فاضل[١] .

لذلك وجه القرآن المسلم ان يتصرف في المال من غير اسراف او تقتير فقال سبحانه : ((وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا))[٢] . فالتصرف المعتدل يعد سمة الشخصية المعتدلة التي تتحاشى الافراط والتفريط , فالآية وصفتهم بانهم غير مبذرين في انفاقهم لا بل لا يتصرفون فوق حاجتهم ولا بخلاء على ذويهم بل يتصرفون بالعدل والخيار[٣] . وقال سبحانه وتعالى : ((وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا))[٤] .

فالآية تأمر بالاقتصاد في العيش اذ ذمت البخل ونهت عن الاسراف أي لا تكن بخيلا ولا تعطي شيئاً , ولا مسرفا فتعطي فوق طاقتك[٥] , ومما تقدم يتبين لنا ان القرآن الكريم لا يمنع من التمتع بالأموال ولكنه يضع لها الضوابط ما يصون المسلم من الاسراف والتكبر والاستعلاء والشح والبخل , ويتبين لنا ايضا كيف سعى القرآن الكريم الى تنقية شخصية السلم في تصرفاته المالية وضبطها بوسطية دونما غلو ولا تقصير[٦]

---

[١] – حوار في الاقتصاد بين الاسلام والماركسية والرأسمالية , د. عبد الله سلوم:٥٢ – ٥٦ , والوسطية في المنظور القرآني , د. محمد صالح عطية الحمداني :٥١

[٢] – سورة الفرقان : آية ٦٧ .

[٣] – تفسير ابن كثير : ٣:٣٢٥ .

[٤] – سورة الاسراء : آية ٢٩ .

[٥] – تفسير ابن كثير : ٣/٧٣ .

[٦] – دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الاسلامي , د. عواد مجيد الاعظمي و د. حمدان عبد عبد المجيد الكبيسي , جامعة بغداد , (١٩٨٨م) : ١٥ , الوسيط في المنظور القرآني , د. محمد صالح عطية الحمداني , ٥٢-٥٤ .

الخاتمة

لقد أصبحت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو ١٩١٩ مليار دولار أي ما نسبته ١٥.٥ % من الواردات العالمية وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية وظهور بوادر الكساد الاقتصادي في أمريكيا سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى .ناهيك عن أن أصحاب رؤوس الأموال تتركز معظم استثماراتهم في الأسواق المالية العالمية وعن السبب الناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الاخرى . ومن المتوقع أن ينتج عن هذه الأزمة المشكلات العالمية التالية:

حدوث خسائر في أصول البنوك خاصة المتعلقة بالقروض والاستثمارات وسندات الرهن العقاري وانخفاض أسعار الأسهم .

تباطؤ معدلات النمو مما يؤدى إلى تدني الطلب على النفط مما يؤدى انخفاض سعره .

انخفاض قيمة العملة المحلية إذا كانت مرتبطة بالدولار.

الركود الاقتصادي إضافة إلى التركيز نحو إنقاذ الصناعية المالية في العالم مما يؤدى إلى خفض مستوى المساعدات الإنسانية للدول النامية .

ارتفاع معدلات البطالة. وانتقال الانهيار نحو أنشطة غير عقارية .

Conclusion

Has become the U.S. financial crisis global crisis that the United States is the largest importer in the world, where the imports of commodity about 1919 billion dollars, accounting for 15.5% of global imports and therefore the economic crisis and signs of economic recession in the U.S. will be reflected on the exports of countries of the worldother. mention that the owners of capital are concentrated most of their investments in the global financial markets and why resulting from fluctuations in the exchange rate of the dollar against other major currencies. It is expected to result from this crisis, global problems are the following:

1. losses in the banks' assets, especially relating to loans and investments and mortgage bonds and falling stock prices.
2. slowing growth rates, leading to a decline in demand for oil, resulting in a lower price.
3. the devaluation of the local currency if pegged to the dollar.
4. economic recession in addition to focusing towards saving the world's financial industry, which leads to reduce the level of humanitarian aid to developing countries
5. high unemployment rates. The collapse transition towards non-real estate activities.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم .
٢. اتحاد المصارف العربية , ١٥ شهراً على ازمة القرض السكنية الامريكية عالية المخاطر .
٣. الإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية: رؤية إسلامية إعداد سفيان عيسى حريز قسم التمويل والمصارف – كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت – الأردن
٤. الاجماع لابن المنذر , دار المسلم للنشر والتوزيع ط١ , ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م
٥. الازمة الاقتصادية , اسبابها واثارها, د. رمضان الشراح .
٦. ازمة التسليف العقاري في الولايات المتحدة , البير نصر .
٧. الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على العالم العربي , د. عدلي قندح
٨. الازمة المالية العالمية , آثارها ودروسها, د. حسن شحاته
٩. الازمة المالية العالمية الجذور, وابرز الاسباب والعوامل المحفزة ,د. علي قندح
١٠. الازمة المالية العالمية د. عدلي قندح .
١١. الازمة المالية العالمية محاولة للفهم , اتحاد المصارف العربية. ,د. حازم الببلاوي
١٢. الازمة المالية وقفة مراجعة , اتحاد المصارف العربية, د. جاسم المناعي ٢٠٠٨ هـ .
١٣. ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي , د. حسين شحاته مقال منشور على صفحة ويب : www.darelmashora.com.
١٤. ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي د.حسين شحاته
١٥. الاقتصاد السياسي , رفعت محجوب
١٦. التحوط في التمويل الإسلامي , وهو منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٤٢٨هـ .. ٢٠٠٧ م .

١٧. الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الاسلامي , د. احمد عواد محمد الكبيسي , ط١ , ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م – مطبعة العاني .
١٨. المصارف الإسلامية: دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، محمد شيخون , عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١
١٩. المنتقى لابن الجارود: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨ تحقيق: عبد الله عمر البارودي .
٢٠. الوسطية في المنظور القرآني , د. محمد صالح عطية الحمداني
٢١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد أبو الوليد محمد بن احمد القرطبي , مطبعة مصطفى بابي الحلبي واولاده , مصر ط١ , ١٤٠٦ هـ .
٢٢. تاثير الازمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية , د. سعيد ازهري ٢٠٠٨ م
٢٣. تفسير المنير للزحيلي, دار الفكر المعاصر, دمشق الطبعة: الثانية ، ١٤١٨ هـ
٢٤. تفسير ابن كثير , مؤسسة المطبوعات الإسلامية القاهرة .
٢٥. حوار في الاقتصاد بين الاسلام والماركسية والرأسمالية,د. عبد الله سلوم
٢٦. دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الاسلامي , د. عواد مجيد الاعظمي و د. حمدان عبد المجيد الكبيسي , جامعة بغداد , (١٩٨٨م)
٢٧. سنن ابن ماجه الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي , تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي .
٢٨. سنن أبو داود: المكتبة العصرية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد صيدا – بيروت
٢٩. سنن البيهقي مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م تحقيق محمد عبد القادر عطا
٣٠. سنن الترمذي : دار إحياء التراث العربي – بيروت
٣١. سنن الدار قطني دار المعرفة بيروت ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م تحقيق السيد عبد

الله هاشم يمان المدني .
٣٢. سنن الدارمي , دار الكتاب العربي بيروت , ط١ ١٤٠٧ هـ
٣٣. سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي , مكتب تحقيق التراث , دار المعرفة بيروت ط٥ ١٤٢٠ هـ .
٣٤. صحيح البخاري لمحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
٣٥. صحيح مسلم : دار إحياء التراث العربي – بيروت تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي
٣٦. مجلة الاقتصاد والاعمال , د. عصام الطواري
٣٧. مجلة الاقتصاد والاعمال : هل يمكن للازمة المالية ان تحدث في نظام مالي اسلامي
٣٨. مجلة الشرق الأوسط عدد ١٠٩٠٢
٣٩. مختار الصحاح : مكتبة لبنان ط٤ , ١٤١٧ هـ .
٤٠. مسند الامام أحمد بن حنبل : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون .
٤١. مصنف ابن أبي شيبة تحقيق محمد عوامه
٤٢. منشورات مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة , ١٧٣–١٨٨ , د. رفيق يونس ٢٠٠٧ م .
٤٣. موسوعة الرد على المذاهب الفكرية المعاصرة باب نقض اسس الماركسية : ١٣٩/٢٤ , اعداد الباحث علي بن نايف الشحود ٢٦ رجب ١٤٢٨ هـ , ٢٠٠٧/٨/٩ م .
٤٤. نحو فهم منهجي للأزمة المالية , ابراهيم علواش , مقال منشور على الموقع الالكتروني (www.aliazeera.het 10\11\2008) .